



Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.



المؤتمر الإقليمي للاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا
"دور البرلمانيين في التصدي لتهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب
والتحديات ذات الصلة"

الأقصر، مصر، 26-28 فبراير 2019

الوثيقة الختامية

اجتمعنا نحن، أعضاء البرلمانات من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا⁽¹⁾، في مدينة الأقصر بمصر في الفترة من 26 إلى 28 فبراير 2019 للمشاركون في المؤتمر الإقليمي للاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة بشأن "دور البرلمانيين في التصدي لتهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب والتحديات ذات الصلة". وقد شارك في تنظيم هذا المؤتمر كل من الاتحاد البرلماني الدولي (IPU) ومكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الإرهاب (UNOCT) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) في إطار المشروع العالمي لتعزيز النظام القانوني لمكافحة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وقام الاتحاد الأوروبي بتمويل هذا المؤتمر واستضافه مجلس النواب المصري. ويعتبر هذا المؤتمر هو الأول ضمن سلسلة من الأنشطة الخاصة بالبرنامج المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة وفقا لما أقره الفريق الاستشاري رفيع المستوى التابع للاتحاد البرلماني الدولي المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

وقد شاركنا على مدار ثلاثة أيام في مناقشات شاملة حول دور البرلمانيين في مكافحة الإرهاب مع التركيز بشكل خاص على التصدي للتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب.

وقد رحبنا بالمشاركة الفعالة من قبل جميع المشاركين حيث تبادلوا خبراتهم وتناولوا التحديات التي واجهتهم لسد الفجوة بين القرارات الدولية والتشريعات الوطنية عند التنفيذ. وبصفة عامة، كان المؤتمر الإقليمي بمثابة منتدى لتبادل الممارسات الجيدة وتحقيق التعاون بين البرلمانات في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف. كما استفدنا من الإسهامات الغنية لجميع المشاركين وكذا إسهامات الخبراء من الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الأخرى.

(1) الجزائر والبحرين وبنجلادش (عضو الفريق الاستشاري التابع للاتحاد البرلماني الدولي المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف)، والبرلمان الأوروبي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان والمغرب وفلسطين والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط وقطر والسعودية والسودان وسوريا والإمارات واليمن.



Inter-Parliamentary Union



وقد تركزت مناقشاتنا على أربعة محاور رئيسية: (1) التهديد الأمني الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، ومنع والحيولة دون تجنيد أو تنظيم أو نقل أو تمويل أو تجهيز الأفراد الذين يسافرون إلى دولة أخرى بخلاف دولة إقامتهم أو جنسيتهم بغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو التخطيط أو الإعداد لها أو تقديم أو تلقي التدريب عليها وذلك باعتبار كل ما سبق جرائم جنائية خطيرة؛ (2) تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار 2178 (2014) والقرار 2396 (2017)، بما في ذلك تطبيق مبادئ مدريد التوجيهية التي اعتمدها مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة في 28 يوليو 2015 (S / 2015 / 939) وهي أداة عملية لدعم جهود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب ووقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب وفقا للقرارات المذكورة أيضا؛ (3) الثغرات القانونية ومنظور تحليل الجرائم الإرهابية وتجريم الأعمال الرامية إلى وقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب؛ (4) الدور الحاسم الذي تقوم به البرلمانات في مجال منع الإرهاب، من خلال تحديد ومواجهة الظروف المؤدية إليه وقد رتبا على إشراك المجتمعات في منع وكشف تطرف الجماعات الإرهابية.

مع إدراكنا بمدى التقدم العسكري المحرز ضد الجماعات الإرهابية التي كانت تسيطر على أراض بالمنطقة، نعترف بأن هذه الجماعات ما زالت تمثل تهديدا خطيرا على السلم والأمن في المنطقة وما وراءها.

وأكدنا من جديد على أنه لا يجب ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة وشركنا بشكل استباقي في المناقشات حول المحاور الأربعة للمؤتمر الإقليمي والتي أسفرت عن التوصيات الآتية:

1. يدعو البرلمانيون الحكومات والمجتمع الدولي لمنع وحل الصراعات في المنطقة حيث أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالإرهاب.
2. ينبغي أن يركز التعاون الإقليمي على التصدي لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب حتى يتسنى للبلدان تبادل المعلومات ووقف تمويل المقاتلين الإرهابيين الأجانب وانتقالهم.
3. تنصح البرلمانات عند صياغة القوانين بدراسته التوازن الحيوي والذي ما زال يمثل تحدياً بين حماية الأمن الوطني والنظام العام من جانب واحترام حقوق الإنسان الفردية من جانب آخر. وعلاوة على المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، يجب أن تتضمن القوانين ذات الصلة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب المبادئ الخاصة بالضرورة

- والتناسب وعدم التمييز. كما يجب حث البرلمانات على تبني قوانين وسياسات مناسبة ودقيقة لتفادي تفسير القوانين بشكل تعسفي.
4. يتطلب التصدي لتهديدات المقاتلين الإرهابيين الأجانب إجراء مشاورات مفتوحة ومستمرة بين الجهازين التنفيذي والتشريعي في كل دولة من أجل وضع وتطبيق تدابير فعالة تجمع بين دور المواجهة من جانب الحكومات وبين الدور الوقائي للبرلمانات.
5. ينبغي تجريم السلوك الإرهابي بصورة مناسبة في التشريعات الوطنية، كما ينبغي سن تدابير إدارية مناسبة بهدف منع وتعطيل الأنشطة الإرهابية بشكل فعال.
6. في إطار البرنامج المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، فإن البرلمانات مدعوة للدخول في مشاورات مفتوحة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل تيسير تنفيذ إجراءات جمع البيانات الخاصة ببرنامجي API / NPR (سجل معلومات الركاب المتقدم / سجل أسماء الركاب)، كما تشمل التقييمات ورفع درجة الوعي، وتقديم المساعدات التشريعية، وإنشاء المؤسسات وبناء القدرات، وتوفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والخبرات. ويتم حث البرلمانات بوجه خاص على مطالبة الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة بعقد فعاليات وطنية أو إقليمية بغية دعم تنفيذ أنظمة API / NPR.
7. بما أن الجماعات الإرهابية تستخدم الإنترنت لتجنيد الأفراد وارتكاب الجرائم، يتم دعوة البرلمانات للتركيز على تبني قوانين وسياسات تتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف باستخدام الإنترنت، مع التأكيد بشكل خاص على وسائل التواصل الاجتماعي والتقنيات الحديثة.
8. يهدف الإرهاب إلى تقويض أربع قيم أساسية وهي الأوطان والإنسانية والحضارة والعقيدة. ولذلك يجب تشجيع البرلمانات بشدة على تبني إجراءات وقائية وتشريعية وتربوية تحمي هذه القيم الأربع الأساسية وتؤكد عليها من جديد.
9. توصي البرلمانات بتبني إجراءات وسياسات من شأنها تعزيز الحوار بين الأديان القائم على التسامح والمساواة والاحترام المتبادل وفقا لما جاء في وثيقة الأخوة الإنسانية 2019، وإعلان مراكش (2016)، ومركز الحوار (2012)، ومبادرة كلمة سواء (2006)، ورسالة عمان (2003)، والمبادرات الكريمة للأزهر الشريف، مثل دار التقريب بين المذاهب (1947) الذي مهد الطريق للمبادرات سالفة الذكر.
10. حث البرلمانات على تبني إجراءات وسياسات بهدف الحيلولة دون أن تصبح السجون أرضا خصبة لتجنيد الأفراد.

11. يجب أن تبدأ معالجة الأسباب الجذرية للتطرف في نظام التعليم، وتشجيع البرلمانات على تبني تشريعات وسياسات تضمن تدريس القيم الهامة، مثل التسامح، في سن مبكرة.

12. يقف البرلمانيون، باعتبارهم ممثلي الشعب، في الطليعة بغية منع التطرف ويجب تشجيعهم على تبني قوانين وسياسات تعكس بدقة الحقائق على أرض الواقع من خلال التفاعل مع مجتمعاتهم والانصات مباشرة الى من يمثلونهم، وعلى الأخص الشباب والنساء والمجتمعات النائية والمجموعات الضعيفة الأخرى. ويمكن للبرلمانيين العمل من أجل أن تصل جهود مكافحة الإرهاب إلى مستوى القاعدة، وخاصة مع المجتمعات المعرضة للخطر.

13. توصي البرلمانات بتبني وتنفيذ نهج شامل لمكافحة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومحاكمتهم وإعادة دمجهم. وفي هذا الصدد، فإن البرلمانات مدعوة لدعم تشريعات تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أن التنمية، بما في ذلك التوظيف والفقر والشباب والنوع الاجتماعي يمكن أن تكون هذه العوامل أسباباً جذرية للمشكلة فضلاً عن كونها حلول في الوقت ذاته لمنع تهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب والتطرف. وقد ثبت أن احترام الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وتعزيزها هي بمثابة إجراء وقائي فعال لمكافحة التطرف.

14. يتم حث البرلمانات على دعم السياحة الإقليمية بما في ذلك السياحة الرياضية والسياحة التعليمية والسياحة الثقافية والعلاجية، الخ باعتبارها وسيلة لتعزيز الحوار بين الأديان والتسامح بالمنطقة ومنع التطرف.

15. تنصح البرلمانات بتبني منهج يراعي المساواة بين الجنسين في مكافحة الإرهاب من أجل تعزيز دور المرأة في مكافحة الإرهاب والتطرف. وبالفعل، تلعب النساء، كأمهات وزوجات وقيادات مجتمعية، دوراً مركزياً في منع التطرف.

وفي الختام، نرحب بالبرنامج المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والذي يهدف الى، من بين الأشياء الأخرى، تقليص الفجوة بين القرارات الدولية والتشريعات الوطنية في مجال التنفيذ. إننا ندرک بأن هذا البرنامج بمثابة الأساس الذي بموجبه يمكننا وضع هذه التوصيات موضع التنفيذ.

وأخيراً نطالب الاتحاد البرلماني الدولي بطرح هذه الوثيقة الختامية أمام المجتمع البرلماني الدولي في الجمعية الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي المقرر عقدها في الدوحة في الفترة من 6 حتى 10 أبريل 2019 بهدف تعزيز التعاون البرلماني مع الأمم المتحدة. وعلى الجانب



Inter-Parliamentary Union



الأخر نطالب أيضا الأمم المتحدة بمشاركة هذه الوثيقة المذكورة في المنتديات ذات الصلة بهدف دعم تطبيق التوصيات الواردة بها بشكل فعال.